المركز التربوي للبحوث والإنماء	**الهيئة الأكاديميّة المشتركة** **قسم الاجتماع والاقتصاد**	**المادة: علم الاقتصاد** **شهادة الثانوية العامّة** **فرع الاجتماع والاقتصاد** **نموذج رقم 9** **المدّة : ثلاث ساعات**

نموذج مسابقة (يراعي تعليق الدروس والتوصيف المعدّل للعام الدراسي 2016 – 2017 وحتى صدور المناهج المطوّرة)

المجموعة الالزامية: استعمال مفاهيم وتقنيات (8 علامات)

1- بعد فشل إحدى الدول في معالجة مشكلة ارتفاع معدل التضخم المالي عبر سياسات مختلفة، قررت رفع الضرائب على الدخل والأرباح وزيادة معدلات الفائدة على القروض المصرفية.

1.1- سمّ السياسة التي اعتمدتها الدولة. (0.5 علامة)
2.1- أربط بين تطبيق هذين الإجراءين ومكافحة مشكلة التضخم المالي. (0.75 علامة)
3.1- أذكر الشرط المطلوب لنجاح هذه السياسة دون أن تترك مضاعفات سلبية على الاقتصاد. (0.25 علامة)
4.1- حدد المشكلة الاجتماعية التي قد تنجم عن تطبيق هذه السياسة في حال عدم مراعاة الشرط المطلوب لنجاحها. (0.25 علامة)

2- علّل كلاً من العبارات التالية:
1.2- إنّ تخفيض سعر صرف العملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية يساهم في تخفيض العجز في الميزان التجاري. (0.75 علامة)
2.2- إنّ تطبيق السياسة الحمائية يجب أن يحصل على المدى القصير. (0.25 علامة)

3- قرّر مسؤول قسم الأفراد في إحدى الشركات حسم راتب ثلاثة أيام لأربعة مرؤوسين بعد إقدامهم على ارتكاب عدّة مخالفات خلال الشهر الواحد.
حدّد: - طبيعة القرار المتخذ وبرّر الإجابة وفق عنصرين مختلفين. (0.75 علامة)
- نمط القيادة المعتمد وبرّر الإجابة. (0.5 علامة)

4- بعد دراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع خلال مدة استثمار 4 سنوات، تبينت لنا المعطيات التالية:
يحتاج المشروع قبل البدء به إلى ما يلي:

- مبنى بقيمة: 20000 و.ن
- تجهيزات بقيمة: 10000 و.ن

كما تبين أنّ النفقات التقديرية للمشروع هي كالآتي:

- السنة الأولى والثانية: 6000 و.ن لكل سنة

- السنة الثالثة: 8000 و.ن
ومن المتوقع أن يبيع المشروع:

- في السنة الأولى: 100 قطعة
- في السنة الثانية: 200 قطعة
- في السنتين الثالثة والرابعة: 250 قطعة كل سنة

علماً أن سعر مبيع القطعة 85 و.ن وانّ القيمة الحالية للدفقات المالية للسنة الرابعة تبلغ 10,000 و.ن
احتسب القيمة الحالية أو الراهنة للدفقات المالية خلال مدة الاستثمار إذا كان معدل الفائدة السنوي هو 8 %، حدّد ما إذا كان بالإمكان اعتبار الجدوى الاقتصادية لهذا المشروع إيجابية. (3 علامات)

5- يمر بلد أ بمرحلة نمو اقتصادي مميز وقد ارتفع الناتج المحلي الاجمالي للفرد من 30,000 و.ن. إلى 50,000 و.ن خلال الخمس سنوات الفائتة. وخلال الفترة ذاتها، ارتفعت كمية الطلب على استهلاك السيارات من 450,000 وحدة إلى 600,000 وحدة. بالمقابل انخفضت كمية الطلب على استهلاك النقل المشترك من 10,000 باص إلى 7000 باص.

- احتسب مرونة الاستهلاك بالنسبة للدخل لكل من السيارات وباصات النقل المشترك وحدد نوع كل من هاتَين السلعتَين. (علامة واحدة)

المجموعة الاختيارية الأولى: تحليل مستندات اقتصادية (12 علامة)

مستند رقم 1

أضاف د. فوزي زيدان: أنّ الركود الاقتصادي أدى إلى أسواق تجارية شبه فارغة من المتسوقين ورزح تجار كثر تحت الديون وإقفال مصانع عدة أبوابها، وما بقي منها يعمل بوتيرة ضعيفة ومغادرة مؤسسات إقليمية ودولية من لبنان وهروب الاستثمارات ومقاطعة السياح العرب والأجانب للبنان. وانسحب الركود على الوضع الاجتماعي والمعيشي مع انخفاض معدلات النمو وارتفاع البطالة من إجمالي القوى العاملة وازدياد معدل الهجرة لا سيما هجرة الشباب من أصحاب الكفايات العلمية والمهنية، ولولا التحويلات المالية من هؤلاء المهاجرين لكان الوضع الاقتصادي والاجتماعي أسوأ بكثير، وبات ثلث اللبنانيين في ظل هذه الأوضاع المتردية يعيشون تحت خط الفقر.

المصدر: الديار – 20 تشرين الثاني 2015.

مستند رقم 2: التجارة الخارجية-لبنان

البيان / السنوات	2013	2014	2015
استيراد (مليون دولار أميركي)	21228	20494	18069
تصدير (مليون دولار أميركي)	3936	3313	2952

المصدر: بنك عوده- Facts and Figures-Lebanon 2015

مستند رقم 3:

وقد تخطّت البطالة في لبنان الخطوط الحمر، ووصلت الأمور إلى حائط مسدود، والوضع المعيشي القائم بات يهدّد شريحة كبيرة من الناس، وينذر بأزمة خانقة مع ازدياد عمليات العمالة الظاهرة والمقنعة. نسبة البطالة في لبنان، بحسب بعض الاحصاءات، تتعدّى 37%، وهو وضع مخيف، خصوصاً وأنّ هجرة الشباب تدق ناقوس الخطر، وهي خير دليل على ارتفاع معدل البطالة، بمعنى آخر هناك عاطل عن العمل من اثنين خسر وظيفته لأسباب اقتصادية، وهو التعبير المستخدم لتغطية حالتين: إما أن يكون صاحب العمل قد أقفل مؤسسته، أو أن المستخدم صرف بداعي تقليص عدد العمال، او باستبدال العمال اللبنانيين بعمال سوريين. ان نسبة البطالة عند الشباب الذين يبحثون عن عمل للمرة الاولى 7%، والذين فقدوا عملا ويبحثون عن عمل آخر 5%. ويوضح الخبير الاقتصادي الدكتور كمال حمدان أن البطالة المقنعة في لبنان وصلت الى حدود الخمسين في المئة.

(...) وتفيد الدراسات عن ارتفاع معدل البطالة في الوقت الحاضر نسبة إلى السنوات الماضية في ظل عمليات الصرف من الخدمة والركود الاقتصادي، وزادت الأزمة حدة جراء اعتماد الاقتصاد اللبناني على الخدمات الأكثر تعرضا بسبب الأحوال الأمنية والسياسية، مما ادى الى تسريح آلاف العمال أخيرا فيما باتت البطالة اضعافا في الصناعة والزراعة اضافة الى نمو سكاني يفوق النمو الاقتصادي. والعرض اليوم يناقض الطلب في سوق العمل، ويلاحظ من طلبات العمل ان اختصاصات طالبي العمل هي في معظمها مهنية وتقنية عالية (مهندسون، رسامون، برمجة كومبيوتر، شهادات تجارية عالية...) في حين انّ المعروض هو لأعمال خدماتية.

المصدر: وكالة أخبار اليوم – الأربعاء 20 نيسان 2016

مستند رقم 4: تطور الناتج المحلّي الاجمالي في لبنان

المصدر: عن مصرف لبنان- http://www.tradingeconomics.com/lebanon/gdp-growth-annual

بالعودة إلى المستندات أعلاه، أجب على الأسئلة التالية:

1 - بالعودة إلى المستند رقم (1):
1.1 - استخرج: انعكاس اجتماعي وانعكاس ديمغرافي للركود الاقتصادي والاجتماعي. (علامة واحدة)
2.1- ورد في المستند: .... لولا التحويلات المالية من هؤلاء المهاجرين لكان الوضع الاقتصادي والاجتماعي أسوأ بكثير ... اذكر الانعكاس الاجتماعي المباشر لهذه التحويلات على الأسر اللبنانية. (0.5 علامة)

2- بالعودة إلى المستند رقم (2):
1.2- استنتج المشكلة الاقتصادية التي يظهرها المستند وبرّر الإجابة. (0.5علامة)
2.2- قارن وقيّم بين تطور كل من الاستيراد والتصدير بين عامَي 2013 و2015. (علامة واحدة)

3- بالعودة إلى المستند رقم (3) :
1.3- استنتج شكلَي البطالة، وبرّر الإجابة. (علامة واحدة)
2.3- بيّن انعكاس أحد شكلَي البطالة على حركة التبادل التجاري المشار إليها في المستند رقم 2. (علامة واحدة)

4- استنتج شكل النمو الذي يشير إليه المستند رقم 3، وبرّر الإجابة. (0.5علامة)

5- بالعودة إلى المستند رقم (4)، سمّ مراحل الدورة الاقتصادية التي يمر بها لبنان منذ العام 2009 وبرّر الإجابة. (علامة ونصف)

6- بيّن كيف أنّ الواقع الاقتصادي في لبنان المشار إليه في المستند رقم (4) هو من العوامل التي قد تساهم في تفاقم المشكلة الاجتماعية المشار إليها في المستند رقم (3). (علامة واحدة)

7- تشير المستندات أعلاه إلى عدّة مشاكل اقتصادية واجتماعية في لبنان، اكتب نصاً تقترح فيه: (4 علامات)

- سياسة مناسبة لحل المشكلتَين الاقتصاديّتَين وشكل من أشكال البطالة، ذاكراً وسيلتين ضمنها وشارحاً انعكاس تطبيق هاتين الوسيلتين على الصعيد الاجتماعي وعلى التبادل الخارجي
- سياسة مناسبة لمعالجة شكل البطالة الثاني والظاهر في المستند رقم (3)، وإجراءً ضمنها رابطاً بين الإجراء وتخطي المشكلة الاجتماعية.

<u>المجموعة الاختيارية الثانية:</u> معالجة موضوع اقتصادي (12 علامة)

<u>مستند:</u> صناعة لبنان تواجه معايير تحديات المنافسة الحديثة: أسعار الطاقة أولاً وغياب توجه صناعي وطني شامل

يشهد القطاع الصناعي اللبناني مفارقة فادحة، فمن جهة تدل الأرقام على ازدياد التصدير في السنوات العشر الأخيرة، ومن جهة أخرى تشير الوقائع الى تعثر واقفال عدد من المؤسسات الصناعية، رغم أن الاقتصاد اللبناني يملك طاقات بشرية ومالية كاملة تسمح له باطلاق نهضة اقتصادية مستديمة، تقوم على تفعيل جميع القطاعات الاقتصادية، وخصوصاً قطاعات الانتاج. وتعاني الصناعة اللبنانية بالإجمال من عدة تحديات، فقد أدى ارتفاع أسعار النفط خلال الفورة النفطية الأخيرة الممتدة بين عامي 2003 وحتى الربع الأخير من عام 2008 الى ارتفاع كبير في أسعار المنتجات الصناعية النهائية بحوالى 33 في المئة في خلال سنتين فقط. وكما هو معلوم، فإن مدخلات الانتاج الصناعي من المشتقات النفطية والطاقة الكهربائية لا تلقى دعماً يُذكر من الحكومة، على عكس كثير من الدول المجاورة. وهذا الأمر يجعل الصناعة اللبنانية تواجه منافسة غير متكافئة من قبل منتجات تلك الدول داخل الأسواق العربية.
غير أن الحكومة، ومنذ عام 2007، باعتماد تخفيض كلفة الكهرباء ليلاً، لكن ذلك لم يساعد سوى على 2 في المئة من مجمل المؤسسات الصناعية في لبنان، لأنه لم يشكل حلاً أو بديلاً عملياً لأزمة انقطاع الكهرباء لأكثر من 6 ساعات يومياً، الأمر الذي يسبب مشاكل في العملية الانتاجية، وخصوصاً في الصناعات ذات الاستخدام المكثف للطاقة. الصناعة اللبنانية تواجه عدة تحديات، لا تقل أهمية عن المشاكل الناتجة عن حدة ارتفاع أسعار الطاقة. ومن هذه التحديات، النقص في العمالة اللبنانية المتوفرة وذات الكفاءة التقنية، وذلك بسبب ازدياد أعداد المهاجرين اللبنانيين وخصوصاً من الشباب، وضعف التوجه نحو التعليم المهني والفني. ويأتي ذلك في ظل العمل ضمن قانون يمنع استخدام العمالة غير اللبنانية في القطاعات الصناعية. وما زالت الصناعة اللبنانية تعاني من مشكلات عدة، ويمكن حصر أبرزها في العناوين الرئيسية الآتية: ارتفاع كلفة الانتاج واليد العاملة الوطنية. غياب أي نوع من الحماية حيال إغراق الأسواق المحلية بالبضائع والمنتجات. عوائق فنية وإدارية وتشريعية وقانونية. غياب خطة رسمية واضحة لدى الدولة. قلة المناطق الصناعية وعدم وجود البنى التحتية الأساسية فيها. ضآلة التمويل الصناعي (12,9%) من مجمل التسليات بالمقارنة مع مساهمة أكبر في الناتج المحلي (8%). ارتفاع كلفة التصدير عبر المرافئ اللبنانية ولا سيما مرفأ بيروت والمطار. عدم تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل في ما يتعلق بالاتفاقات التجارية حتى مع بلدان صديقة وضعت عوائق تقنية غير ضريبية على الاستيراد. عدم ضبط الحدود بالشكل المطلوب (دخول بضائع من دون TVA). منافسة غير مشروعة من مؤسسات غير مرخص لها. كلفة مرتفعة لتمويل الرأسمال التشغيلي. عدم تلاؤم بعض المواصفات المفروضة على السلع مع خصوصية الصناعة اللبنانية. كما تواجه الصناعة اللبنانية ارتفاعاً في أسعار المدخلات والخدمات المرتبطة بالصناعة وبالتصدير، نتيجة استمرار ممارسة الاحتكار في عدد من المجالات وأسواق السلع والخدمات، مثل خدمات المرفأ والمواصلات والكهرباء والمياه. **المصدر: صحيفة المستقبل – 7 أيار 2010 العدد 2012**

بالاعتماد على معلوماتك وعلى ما ورد أعلاه، عالج موضوع الصناعة في لبنان:

- مبيناً واقع القطاع الصناعي في لبنان.
- محدداً أسباب هذا الواقع.
- مقترحاً إجراءات لمعالجة كل من المشاكل المشار إليها أعلاه (أربع من المشاكل الأساسية)
- رابطاً بين كل إجراء وانعكاسه على النمو الاقتصادي
- مبيناً أهمية تطوير القطاع الصناعي على المستويين الاجتماعي والاقتصادي.

المركز التربوي للبحوث والإنماء	الهيئة الأكاديميّة المشتركة قسم الاجتماع والاقتصاد	المَادة: علم الاقتصاد شهادة الثانوية العامّة فرع الاجتماع والاقتصاد نموذج رقم 9 المدّة : ثلاث ساعات

أسس التصحيح (تراعي تعليق الدروس والتوصيف المعدّل للعام الدراسي 2016 – 2017 وحتى صدور المناهج المطوّرة)

المجموعة الالزامية: استعمال مفاهيم وتقنيات (8 علامات)

-1

1.1 - سياسة تقليص الطلب على الاستهلاك. (0.5 علامة)

2.1 - زيادة الضرائب على المداخيل ورفع الفوائد على القروض المصرفيّة المعدّة للاستهلاك، تؤدّي إلى تراجع القدرة الشرائيّة ممّا يؤدّي إلى تراجع الطلب على الاستهلاك، الطلب < العرض، الأمر الذي يؤدّي إلى تراجع الأسعار وانخفاض التضخّم المالي. (0.75 علامة)

- تطبيق السياسة على المدى القصير. (0.25 علامة)

- ارتفاع البطالة. (0.25 علامة)

-2

1.2- تخفيض سعر صرف العملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية ⇐ ارتفاع سعر السلع الأجنبية بالعملة الأجنبية ⇐ تراجع الطلب على الإنتاج الأجنبي ⇐ تراجع الاستيراد بالنسبة للتصدير ⇐ تراجع العجز في الميزان التجاري. (0.75 علامة)

أو

تخفيض سعر صرف العملة الوطنيّة تجاه العملات الأجنبيّة ⇐ انخفاض أسعار الإنتاج المحلي وزيادة قدرته التنافسيّة تجاه الإنتاج الأجنبي في الأسواق الخارجيّة ⇐ زيادة الطلب على الانتاج المحلّي في الأسواق الخارجيّة ⇐ ارتفاع التصدير بالنسبة إلى الاستيراد ⇐ تراجع العجز في الميزان التجاري. (0.75 علامة)

2.2 – إنّ تطبيق السياسة الحمائيّة يجب أن يحصل على المدى القصير. لأنّ السياسة الحمائيّة على المدى البعيد تؤدّي ردّات فعل معاكسة وتؤدّي إلى المعاملة بالمثل. (0.25 علامة)

-3

قرار تكتيكي (المدى القصير، إدارة وسطى). (0.25 لذكر طبيعة القرار و0.25 لكل تبرير)

النمط الأوتوقراطي (مبدا الثواب والعقاب). (0.25 لذكر النمط و0.25 علامة لذكر التبرير)

-4

السنة	0	1	2	3	4
قيمة الاستثمار (0.25 علامة)	30000	–	–	–	–
النفقات / الأكلاف (0.25 علامة)	–	6000	6000	8000	11250
الإيرادات (0.5 علامة)	–	8500	17000	21250	21250
دفقات مالية (0.25 علامة)	–	2500	11000	13250	10000
معامل الرهننة (0.25 علامة)	1	0.925	0.857	0.793	0.735
القيمة الحالية للدفقات المالية (0.5 علامة)	30000	2312.5	9427	10507.25	7350

و.ن. 403.25 - = 30000 – (7350 + 10507.25 + 9427 + 2312.5)

القيمة الحالية سلبية ← المشروع خاسر (علامة)

-5

$$\text{م ط/د السيارات} = \frac{450{,}000 - 600{,}000}{450{,}000} \div \frac{30{,}000 - 50{,}000}{30{,}000} = 0.5 > 1 \text{ سلعة قطاع أولي}$$

$$\text{م ط/د للباصات} = \frac{10{,}000 - 7000}{10{,}000} \div \frac{30{,}000 - 50{,}000}{30{,}000} = 0.45 > 1 \text{ سلعة دنيا}$$

(0.25 لكل مرونة و25 لذكر نوع كل سلعة)

المجموعة الاختيارية الأولى: تحليل مستندات اقتصادية (12 علامة)

1 -

1.1 - انعكاس اجتماعي: ارتفاع البطالة. (0.5 علامة)

- انعكاس ديمغرافي: ازدياد معدّل الهجرة. (0.5 علامة)

2.1- ارتفاع القدرة الشرائيّة. (0.5 علامة)

-2

1.2- عجز في الميزان التجاري. (0.25 علامة)

استيراد يفوق التصدير خلال الأعوام الثلاثة المذكورة : 18069>2952. (0.25 علامة)

2.2- انخفاض الاستيراد من 21228 مليون دولار أمريكي إلى 18069 مليون دولار أمريكي (0.25 علامة) وانخفاض التصدير من 3936 دولار أمريكي إلى 2952 دولار أمريكي (025 علامة) انخفض العجز بالميزان التجاري نتيجة انخفاض الاستيراد بنسبة أكبر (3159 مليون دولار أمريكي) من انخفاض التصدير (984 مليون دولار أمريكي).(0.5 علامة)

3- البطالة الظرفيّة (أزمة خانقة)، البطالة البنيويّة (خلل على الصعيدين العرض والطلب "يلاحظ من طلبات العمل ان اختصاصات طالبي العمل هي في معظمها مهنيّة وتقنيّة عالية (مهندسون، رسامون، برمجة كومبيوتر، شهادات تجاريّة عالية...) في حين أنّ المعروض هو لأعمال خدماتية") (0.25 علامة) لتسمية كل شكل من أشكال البطالة (0.25 علامة) لكل تبرير.

2.3 - البطالة الظرفية ← انخفاض القدرة الشرائيّة ← انخفاض الطلب على الاستهلاك ← انخفاض الاستيراد (0.5 علامة)

انخفاض الطلب على الاستهلاك ← تراجع الاستثمار←تراجع في الانتاج ← انخفاض التصدير. (0.5 علامة)

4- نمو انكفائي (نمو سكاني أكبر من النمو الاقتصادي). (0.5 علامة)

5- 2009- 2011 انكماش اقتصادي (انخفض معدل النمو من 10.3 إلى 0.9).

2011 – 2012 عودة نمو (عاد معدل النمو إلى الارتفاع من 0.9 إلى 2.8).

2012- 2015 انكماش اقتصادي (انخفاض معدل النمو من 2.8 إلى 1). (1.5 علامة: 0.5 علامة لكل مرحلة)

6- الانكماش الاقتصادي يدل على تراجع في الانتاج والناتج المحلّي وإلى تراجع الاستثمار ممّا يؤدّي إلى ارتفاع البطالة. (علامة)

7- سياسة النهوض الاقتصادي عبر تعزيز القدرة التنافسيّة للعرض. (0.25 علامة)

إجراءين: خلق سوق تنافسيّة من خلال إجبار المنشآت على التجديد في آلاتها ومعدّاتها وذكر وسيلة لمكافحة التضخّم المالي (0.25 علامة لكل وسيلة) تطبيق الوسيلتين يؤدي إلى تراجع كلفة الإنتاج وتراجع الأسعار← ارتفاع الانتاجيّة والقدرة التنافسيّة للإنتاج المحلي ← ارتفاع الطلب على الاستهلاك بالنسبة للعرض ← ارتفاع الاستثمار ← انخفاض البطالة وارتفاع الإنتاج والناتج المحلّي ← ارتفاع معدل النموّ الاقتصادي (1.5 علامة)

ارتفاع القدرة التنافسيّة للإنتاج المحلي ← ارتفاع الطلب على الاستهلاك بالنسبة للعرض:

- زيادة الطلب على الإنتاج المحلّي في الأسواق الخارجيّة ← زيادة التصدير. (0.25 علامة)
- زيادة الطلب في الداخل على الانتاج المحلّي انخفاض الاستيراد. (0.25 علامة)

ممّا يؤدي إلى انخفاض العجز في الميزان التجاري. (0.25 علامة)

السياسة الناشطة في مجال اليد العاملة من خلال إعادة تأهيل العاطلين عن العمل لاكتساب المهارات التي يطلبها سوق العمل واعدادهم في الاختصاصات المطلوبة من المنشآت الاقتصادية وسائر المؤسسات مما يؤدّي إلى انخفاض البطالة البنيويّة. (علامة)

المجموعة الاختيارية الثانية: معالجة موضوع اقتصادي (12 علامة)

- المقدمة: (3 علامات): (علامتان للمضمون ونقطة للمنهجية)
أولاً: ينال الطالب العلامة الكاملة على المنهجية عند ذكره الاشكالية والنقاط الأساسية التي سيعالجها الموضوع.
ثانيا: المضمون (علامة واحدة)
- يتضمن: تفسيراً لأهمية القطاع الصناعي
- ذكر المشاكل الأساسية التي يعاني منها القطاع الصناعي (المنافسة غير المتكافئة، غياب اليد العاملة الكفوءة، عدم وجود البنى التحتية الساسية، ضآلة التمويل، عدم تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل، إرتفاع أسعار النفط والكهرباء .....)
- واقع القطاع الصناعي في لبنان: رغم ارتفاع التصدير إلّا أنّ العديد من المؤسسات الصناعية تقفل علماً أنّ الإقتصاد اللبناني يملك طاقات بشرية ومالية كاملة ...
الاشكالية: (علامة واحدة)
مثال: ما هي المشاكل التي يعاني منها القطاع الصناعي؟ وكيف تستطيع الدولة تنشيط هذا القطاع؟

- جسم الموضوع: (7 علامات) (علامة للمنهجية و6 علامات للمضمون)
المنهجية: (علامة واحدة)
ينال الطالب النقطة الكاملة على المنهجية عند:
(1/2 علامة) – عرض الفكرة الرئيسية في بداية الفقرة واثباتها بالحجج والبراهين المناسبة.
(1/4 علامة) ربط الفقرات بجملة انتقالية.
(1/4 علامة) مراعاة تسلسل الافكار وفق الخطوات المطروحة في المقدمة.
المضمون: (6 علامات)
أ – مشاكل القطاع الصناعي: (1/4 علامة لكل مشكلة) (0.5 علامة لكل إجراء، 0.75 علامة لكل ربط)
1 – المشكلة الاولى: إرتفاع كلفة الإنتاج الصناعي بسبب عدم دعم الدولة للكهرباء والنفط بالشكل المطلوب
الاجراءات: - تخفيض الدولة الضرائب على المواد الأولية والطاقة والنفط.
الربط: ... تخفيض كلفة الإنتاج ← زيادة القدرة التنافسية ← زيادة الطلب على الاستهلاك ← زيادة الاستثمار ← زيادة الإنتاج ← زيادة معدل النمو الاقتصادي.
2 – المشكلة الثانية: ضآلة التمويل الصناعي.
الاجراء: - تفتح الدولة مصارف متخصصة لإعطاء قروض ميسرة للمستثمرين في القطاع الصناعي.
الربط: ..... ← زيادة الاستثمار في القطاع الصناعي ← زيادة الإنتاج ← زيادة معدل النمو الاقتصادي.
3 – المشكلة الثالثة: عدم وجود يد عاملة كفوءة وماهرة بسبب هجرة الأدمغة.
الاجراءات:
- تمويل الاعداد المهني للصناعيين وذلك لتحسين مهاراته وانتاجيتهم.
- انشاء مراكز لتدريب الصناعيين على استخدام الوسائل الحديثة التي تساهم في تطوير الانتاجية.
الربط: زيادة الإنتاجية ← زيادة الناتج المحلي الاجمالي ← زيادة معدل النمو الاقتصادي .
- المشكلة الرابعة: المنافسة غير المتكافئة من قبل الصناعات الأجنبية للصناعات المحلية.
الاجراءات: - رفع الرسوم الجمركية على البضاعة المستوردة. (تطبق على المدى القريب)
- تحديد الكمية المسموح بإستيرادها
- تحديد نوعية البضاعة المسموح باستيرادها.
الربط : رفع الرسوم الجمركية ..... ← ارتفاع اسعار الصناعات الأجنبية وتراجع الطلب عليها ، ممّا يؤدي إلى ارتفاع الطلب على الإنتاج المحلي وإلى تراجع الاستيراد ممّا يؤدي إلى تراجع المنافسة الأجنبية للإنتاج المحلي وتراجع العجز في الميزان التجاري .

- الخاتمة: (علامتان)
- المنهجية (1/2 علامة)
- المحتوى (علامة ونصف)
- المنهجية: الاجابة عن الاشكالية – النتيجة.
- المضمون: تلخيص الافكار التي وردت في جسم الموضوع، المقدمة وتجيب عن الاشكالية:
إنّ تطوير القطاع الصناعي يؤدي إلى زيادة إنتاجية القطاع ← زيادة القدرة التنافسية ← زيادة الطلب على الاستهلاك ← زيادة الاستثمار ← زيادة الإنتاج ← زيادة معدل النمو الاقتصادي.